

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المخطط التشريعي المعتمد من قبل وزارة العدل لما تبقى من الولاية التشريعية الحالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

من المؤكد أن الوزارة التي تشرفون عليها على غرار غيرها من القطاعات الحكومية تتوفر على رؤية بخصوص تعزيز الترسانة القانونية، ذات العلاقة بالمجالات التي تدخل في اختصاصها وذلك وفق الالتزامات التي وردت في البرنامج الحكومي.

وعلى الرغم من كون المخطط التشريعي غير ملزم قانونا، فإنه على الأقل يبين خارطة الطريق، بالنسبة لما يعتزم أي قطاع الحكومي إعداده من نصوص تشريعية، حتى يكون الرأي العام على بينة من الأفق التشريعي للحكومة، وذلك في إطار الحق في الحصول على المعلومة.

وبناء عليه، نسألكم السيد الوزير عن المخطط التشريعي للقطاع الوزاري الذي تشرفون عليه لما تبقى من هذه الولاية الحكومية والتشريعية سواء ما يتعلق بالقانون أو النصوص التنظيمية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ادريس السنتيسي